

عبد الصمد: لبنان يحتل المراتب الأولى بالفساد والدين العام



أكدت وزيرة الإعلام في حكومة تصريف الأعمال منال عبد الصمد أن «لبنان ليس بخير، فهو يحتل في الوقت الراهن المراتب الثلاث الأولى في العالم من حيث حجم الفساد، الكورونا والدين العام»، لافتة إلى أن «التقرير الأخير لجمعية «مراسلون بلا حدود» كشف أن حرية الصحافة في لبنان أصبحت في المرتبة الـ ١٠٢ وتراجعت عن العام الماضي، وهذا مؤشر ليس بجيد، لذلك يجب القيام بعمل تصحيحي سريع».

ورأت أن «التغيير كلما تأخر أصبح مكلفا وكلما تأخرت العدالة ضاعت كما يحصل الآن في انفجار المرفأ».

كلام عبد الصمد جاء خلال لقاء افتراضي عبر تطبيق Zoom عقده مع طلاب من جامعات لبنان بدعوة من «جريدة الطلاب» في جامعة القديس يوسف، تحت عنوان «الصحافة رؤية ٢٠٢١» ورأت أن «الإعلام العام ضروري ولكن الشكل الحالي للإعلام العام بحاجة إلى تغيير، لأن شكل الإعلام في العالم تغير ويجب مواكبة هذا التغيير، فلم يعد الإعلام العام موجها من أعلى الهرم إلى الجمهور، بل تحول إلى اعلام عام يحاكي ويلبي حاجات المجتمع وهو تشاركي مع أصحاب العلاقة».

واعتبرت أن «الشكل الحالي لوزارة الإعلام لم يعد يصلح وبحاجة الى التغيير فنحن نريد إعلاما عاما مستقلا عن الوزير».

وقالت: «لقد ركزنا في عملنا على وضع خطة للإعلام العام تتضمن إنشاء مؤسسة إعلامية رقمية «ليبان ميديا» تحاكي التطور التكنولوجي والرقمي ويكون الإذاعة والتلفزيون والوكالة من ضمنها، لذلك يجب إلغاء وزارة الإعلام بشكلها الحالي وأن يكون هناك مكتب وزير دولة لإقامة الحوار بين الدولة والشعب، والتواصل مع الجمهور والاستماع إلى حاجاته، فنحن بحاجة

الوزيرة عبد الصمد خلال اللقاء الافتراضي

إلى الحوار بين كل الأطراف، والحوار في لبنان فقد للأسف بين كل الأطراف وهذا ما يصعب الحل».

وتطرقت إلى «الدور الفعال والأساسي لوزارة الاعلام في إدارة أزمة كورونا»، وقالت: «أنشأت خلية أزمة إعلامية وضعت خطة إعلامية لمواكبة هذه الأزمة، مع إطلاق أول موقع الكتروني لتوحيد المعلومات حول هذه الجائحة، بالإضافة إلى إنشاء موقع الكتروني للتحقق من

في هذا القانون من خلال جعل اعضاء الهيئة الناظمة للاعلام مناصفة بين النساء والرجال».

ورأت ان «الإصلاح يبدأ من خلال وجود نية بالإصلاح»، وقالت: «النية موجودة ولكن ليس لدى الجميع».

وعن الغاء وزارة الاعلام، رأت عبد الصمد انه «تم التعجيل في طرح هذا الموضوع في الحكومة السابقة»، وقالت: «من المفترض البحث في دور الإعلام العام وفي ضوءه توضع الهيكلية، وهذا ما قمنا به. لقد وضعنا خطة استراتيجية تتمثل بانشاء «ليبان ميديا»، وعندها تتحول الوزارة الى مكتب وزير دولة لشؤون التواصل، وهذه كلها يلزمها قانون. لذا أوجه نداء الى جميع المعنيين في مجلس النواب لاسراع في اقرار قانون الإعلام الجديد، عندها تلغي الوزارة وننشئ «ليبان ميديا» والهيئة الناظمة للاعلام ونعطي حمايات وضمانات اكبر للصحافيين».

الأخبار الكاذبة، وإطلاق حملات توعية وإقامة تفاهم مع وزارة الصناعة من أجل تشجيع الصناعة المحلية لمنتجات كورونا».

وتناولت «العمل على اقتراح قانون الإعلام والملاحظات التي وضعتها الوزارة عليه بشكل يحمي الإعلاميين من خلال إعطائهم حصانة وحمايتهم ومنع توقيفهم في حال حصول مخالفات»، مشيرة الى «العمل على تعزيز دور المرأة